الأنباء
الاحد 10 مارس 2013

أكد أن نتائج البنوك المحلية عن العام الماضي أظهرت تطورات إيجابية مقارنة بالأعوام الماضية

الهاشل: 26,9 مليار دينار إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك إلى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني بنهاية 2012 بنمو نسبته 5٪

قال محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل ان البنك المركزي انتهى من مراجعة البيانات المالية المدققة للبنوك المحلية لنهاية ديسمبر 2012، مبينا ان نتائج هذه البيانات المالية أظهرت تطورات إيجابية واضحة مقارنة بالأعوام الماضية التي أعقبت الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي يدعو إلى التفاؤل والثقة بتحسن النشاط الاقتصادي المحلي.

وأضاف الهاشل في تصريح لـ «كونا» ان هناك تحسنا ملموسا طرأ على عناصر الأداء الأساسية لهذه البنوك وعلى النحو الذي يعكسه مؤشر المرتكزات الرئيسية الأربعة التي تشكل عناصر دعم قوة البنك وسلامة مؤشراته المالية والتي يمكن أن نطلق عليها (مربع السلامة المالية) وتتمثل في كل من جودة الأصول والسيولة والربحية ومعدلات كفاية رأس المال وهي قنوات متداخلة ومتكاملة بطبيعتها ويعزز بعضها بعضا.

رصيد التسهيلات

وفي إطار تقديم المزيد من الإيضاحات حول تلك التطورات أشار المحافظ إلى 7 نقاط رئيسية أولاها ارتفاع رصيد التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني من نحو 25,6 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2011 إلى نحو 26,9 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2012 بزيادة قدرها 1,3 مليار دينار أي بنسبة نمو في حدود 5٪.

وأوضح المحافظ ان نسبة النمو هذه تعكس تطورا إيجابيا في نمو الائتمان المصرفي مقارنة بنسبة نمو سنوي قدرها 1,6٪ في عام 2011 ونسبة نمو سنوي قدرها 0,4٪ في عام 2010 وبما يدعو إلى التفاؤل والثقة في تحسن حركة النشاط الاقتصادي المحلي ومما لا شك فيه أن استمرار هذا النمو في عام 2013 سيكون له انعكاسات إيجابية على إيرادات البنوك وصافي أرباحها وتدعيم قواعدها الرأسمالية.

وعن النقطة الثانية قال المحافظ انها تتمثل في

د.محمد الهاشل

94,8٪ تغطية المخصصات المحددة والعامة والاحترازية إلى إجمالي الديون النقدية وهي تدعو إلى الاطمئنان حول سلامة المؤشرات المالية للبنوك

578,8 مليون دينار صافي الأرباح الخاص بمساهمي البنوك المحلية التقليدية والإسلامية بنمو 1,4٪ عن 2011

د.الهاشل إلى أن البنوك الكويتية واصلت تحقيق أرباح صافية وبمعدلات تعتبر جيدة أخذين بالاعتبار انحسار فرص التوظيف المناسبة لاستغلال فوائض السيولة لدى البنوك مع استمرارها ببناء المخصصات التحوطية (الاحترازية) في إطار تعزيز إدارة المخاطر لدى البنوك وتحسين نسبة التغطية للديون غير المنتظمة لديها.

الرقابة التحوطية

وأضاف ان هذه الإجراءات من قبل البنوك تأتي استجابة للسياسة التي يطبقها البنك المركزي في إطار أسلوب الرقابة التحوطية وبما يتماشى مع تطورات الرقابة المصرفية الدولية التي أكدتها الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية وتضمنتها أيضا حزمة إصلاحات بازل (3) بشأن بناء المخصصات في ضوء نظرة مستقبلية.

وأوضح انه في نهاية ديسمبر 2012 بلغ صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنوك الكويتية التقليدية والإسلامية وبنك الكويت الصناعي نحو 578,8 مليون دينار مقارنة بمبلغ 570,9 مليون دينار في نهاية ديسمبر عام 2011 بزيادة قدرها 7,9 ملايين دينار وبنسبة نمو 1,4٪ علما ان أرباح بنك الكويت الوطني لعامي 2011 و2012 تشمل حصته من أرباح بنك بوبيان.

أما عن النقطة الرابعة فقال الهاشل ان البنوك المحلية حافظت كذلك على معدلات كفاية رأسمال أعلى من متطلبات الحد الأدنى لهذه النسبة البالغة 12٪ بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي والتي هي بدورها أعلى من متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية وقدرها 8٪ وفقا لمعيار بازل (2) حيث بلغت هذه النسبة في نهاية ديسمبر 2012 نحو 18,2٪.

وأضاف انه إضافة الى المعدلات العالية لكفاية رأس المال لدى هذه البنوك وبما يفوق المعدلات الدولية فإنه جدير بالملاحظة أيضا أن البنوك الكويتية تتفوق بشكل واضح في جودة رأس المال الذي يشكل مصدات حقيقية لمواجهة أي صدمات ويعطي هذه البنوك المرونة والقدرة الكافية على احتواء آثار أي متغيرات معاكسة مع الاستمرار في مواصلة النشاط.

جودة رأس المال

وتابع ان جودة رأس المال لدى البنوك الكويتية تتمثل في كون الجزء الأكبر من قاعدة رأس المال لديها وبنحو 89,2٪ يمثل رأس المال المدفوع والاحتياطيات المعلنة التي تم بناؤها من صافي أرباح البنوك عبر سنوات طويلة بالإضافة إلى الأرباح المحتجزة وهي مجموعة البنود التي تدخل ضمن مكونات ما يعرف بالشريحة الأولى لرأس المال وفقا لمعيار بازل (2).

وأوضح الهاشل انه يلاحظ بناء على ذلك ان البنوك الكويتية وخلافا للنهج الذي تتبعه الكثير من البنوك العالمية لا تعتمد في بناء رأس المال التنظيمي لديها أو قاعدة رأس المال على الديون والأدوات الأخرى المساندة لرأس المال وهي بمنزلة جودة أقل وتعتبر ضمن الشريحة الثانية وفقا لمعيار بازل (2).

وذكر ان الأزمة المالية العالمية كشفت عن أن هذه النوعية من مكونات رأس المال لم تسعف تلك البنوك في احتواء الصدمات وهو ما أجبر العديد من الدول على تطبيق خطط إنقاذ مالي غير مسبوقة لحماية مصارفها، الأمر الذي أثقل كاهل الموازنات العامة لتلك الدول وكان من الأمور التي أخذتها حزمة إصلاحات بازل (3) بعين الاعتبار جاءت متضمنة تعديلات تستهدف تعزيز وتحسين جودة رأس المال لذلك أرى أن هذا التفوق الذي تسجله مصارفنا الوطنية على صعيد جودة رأس المال وليس فقط حجمه هو من المقومات الأساسية التي توفر لديها المرونة الكافية لمقاومة الصدمات والقدرة على استيفاء متطلبات بازل (3) بشأن التعديلات المقترحة في معيار رأس المال».

وأضاف انه في ضوء التوجهات المستمرة لبنك الكويت المركزي لحث البنوك على تدعيم قواعدها الرأسمالية أخذا بالاعتبار جانب الحيطة والحذر في مواجهة أي احتمالات لانعكاسات الأزمة المالية العالمية فقد قام العديد من هذه البنوك بتدعيم قواعدها الرأسمالية منذ عام 2009 من خلال طرح أسهم جديدة للاكتتاب وضخ أموال جديدة ساهمت أيضا في تعزيز جودة رأس المال».

فوائض سيولة

اما عن النقطة الخامسة فقال الهاشل ان البنوك الكويتية تتمتع بفوائض سيولة تزيد على متطلبات الحدود الدنيا لنسبة السيولة القانونية المحددة بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي وقدرها 18٪ حيث بلغت هذه النسبة في نهاية ديسمبر 2012 نحو 27٪ وتمتاز هذه الأصول بكونها ذات جودة عالية، حيث تتمثل في أدوات الدين العام إضافة إلى الودائع لأجل لدى البنك المركزي والسندات الصادرة عنه وهي من أدوات التدخل التي يستخدمها البنك المركزي لتنظيم مستويات السيولة في إطار عمليات السياسة النقدية.

وأشار الهاشل في النقطة السادسة إلى اختبارات الضغط حيث أظهرت نتائجها عن نهاية ديسمبر 2012 ولمنظور أمامي لمدة سنة قدرة هذه البنوك على مواجهة الصدمات في ظل سيناريوهات صعبة لاختبارات الضغط والعمل في أوضاع ضاغطة، مبينا أن بنك الكويت المركزي يقوم بتطبيق 3 أنواع من اختبارات الضغط يستند الأول منها إلى تعريض البنوك لصدمات افتراضية سلبية في أهم متغيرات الاقتصاد الكلي والجزئي ومنها تراجع أسعار النفط وتراجع الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض أسعار الصرف وتراجع أسعار الأصول المالية والعقارية وتراجع مستويات السيولة لدى البنوك وارتفاع تكلفة الأموال لديها.

وقال الهاشل انه وفقا لهذا النوع من الاختبارات الذي تم تطويره داخليا لدى البنك المركزي في ضوء قاعدة بيانات خاصة بكل بنك وبالقطاع المصرفي ككل فإنه يتم قياس أثر تلك الصدمات الافتراضية على معدلات الزيادة في حجم القروض غير المنتظمة وانخفاض قيمة المحفظة الاستثمارية المالية والعقارية وتراجع مستويات السيولة وانخفاض هامش الربحية وتراجع النمو في حجم أنشطة البنوك وبالتالي قياس الأثر النهائي لتلك الصدمات على صافي أرباح البنوك وعلى معدلات كفاية رأس المال لديها.

وأضاف الهاشل ان النوع الثاني من اختبارات الضغط يستند الى نموذج مصمم من البنك المركزي لإجراء هذه الاختبارات من قبل البنوك بصورة نصف سنوية ضمن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال في إطار تطبيق الركن الثاني من معيار بازل (2) وما يتطلبه ذلك من متطلبات رأسمال إضافي لمواجهة بعض المخاطر الأخرى مثل مخاطر السيولة ومخاطر التركز الائتماني ومخاطر السمعة والمخاطر القانونية والمخاطر الإستراتيجية بالإضافة إلى متطلبات رأس المال في الركن الأول من المعيار لمواجهة كل من مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق.

اختبارات الضغط

وذكر ان هذا النموذج الذي تطبقه البنوك بشكل موحد يستند الى قياس نتائج اختبارات الضغط لمنظور أمامي لمدة سنة بناء على 3 سيناريوهات لشدة التعرض للصدمات (معتدل ومتوسط وشديد) تبين بشكل محدد أثر التغيرات السلبية لكل سيناريو على معدلات كفاية رأس المال «ونذكر على سبيل الإيضاح أن هذه السيناريوهات تأخذ بفرضيات تتعلق بزيادة المخصصات المحددة مقابل محفظة القروض وزيادة مخصصات الانخفاض في قيمة الاستثمارات المالية والعقارية وكذلك فرضيات لارتفاع في أسعار الفائدة التي تدفعها البنوك على الودائع مع انخفاض في أسعار الفائدة التي تتقاضاها على القروض وكذلك فرضيات انخفاض في الدخل من غير الفوائد».

وأوضح الهاشل ان النوع الثالث من اختبارات الضغط يتمثل فيما تجريه البنوك من اختبارات وفقا للرؤية الخاصة بكل بنك وذلك في إطار توجه من البنك المركزي لإتاحة المجال أمام البنوك لإجراء هذه الاختبارات وفقا لما تراه من سيناريوهات وفرضيات أخذا بالاعتبار ما قد يكون هناك من تفاوت في هياكلها المالية وطبيعة أنشطتها وحدود نزعة المخاطر لديها.

قدرة ومرونة

وقال الهاشل ان نتائج تلك الاختبارات بأنواعها الثلاثة قد أظهرت قدرة ومرونة كبيرة لهذه البنوك في مواجهة مختلف الصدمات والاستمرار في مواصلة نشاطها في ظل الأوضاع الصعبة يدعمها بذلك ما توفره قواعدها الرأسمالية وأوضاع السيولة لديها من مصدات كافية لامتصاص تلك الصدمات.

تطورات إيجابية

وعن النقطة السابعة قال الهاشل إنه وبالإضافة إلى مجموعة التطورات الإيجابية التي تعكسها المؤشرات الكمية سالفة الذكر فقد واصلت البنوك الكويتية تحسين إدارات المخاطر لديها ومواصلة جهودها باتجاه تعزيز معايير الحوكمة في ضوء تطوير أساليب الرقابة من قبل البنك المركزي وبصفة خاصة الأخذ بنهج تركيز الرقابة على أساس المخاطر بالإضافة إلى التحقق من وظيفة الالتزام مع تبني وتطبيق معايير الحوكمة السليمة في كل أعمال البنك والتي تؤكدها قواعد ونظم الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي في يونيو 2012.

قوة البنوك

وأشار المحافظ إلى أن قوة المراكز المالية للبنوك الكويتية والتطورات الكمية والنوعية الإيجابية المستمرة في مؤشرات السلامة المالية لديها تؤكدها التصنيفات الائتمانية لهذه البنوك التي تتم بشكل منتظم من قبل وكالات التقييم العالمية والتي تعززها أيضا التصنيفات السيادية المميزة لدولة الكويت من قبل تلك الوكالات.

السوق السعودي يرتفع 0,6٪

الرياض ـ يو.بي.أي: ارتفع مؤشر السوق السعودي في أولى جلساته لهذا الأسبوع بنسبة 0,6٪ عند 7044 نقطة (+45 نقطة) بتداولات بلغت قيمتها نحو 2,9 مليار ريال قبل ساعة ونصف من الإغلاق مدعوما بصعود الأسواق العالمية.

وكانت عطلة الأسبوع قد شهدت مواصلة الأسواق العالمية آدائها القوي حيث سجعل مؤشر داو جونز مستوى قياسيا جديدا، كما سجلت المؤشرات الرئيسية في أوروبا أعلى مستوياتها منذ فترة وسجل مؤشر (نيكي) أعلى إغلاق في 4 سنوات ونصف.

«المشروعات السياحية» تشارك في معرض السياحة العالمي ببرلين ضمن وفد الكويت

عزام المنديل وهدى الصالح ووفد الكويت

قالت شركة المشروعات السياحية انها ستشارك في معرض السياحة العالمي «itb/brlin2013» وذلك ضمن مشاركة الكويت في المعرض الذي ينظم سنويا في برلين بألمانيا.

وقالت مديرة ادارة العلاقات العامة والتسويق بشركة المشروعات السياحية هدى الصالح ان هذه مشاركة تأتي في هذا المعرض العالمي للتواصل مع الجهات والشركات العالمية ولمواكبة التطورات التي تطرأ على صناعة السياحة التي اصبحت تساهم بشكل كبير في اقتصاد كبرى الدول والتي شهدت قفزات نوعية في المجال.

وأشارت الصالح الى التنظيم اللافت للمعرض وكذلك المشاركات العالمية والتي تحرص العديد من الجهات على المشاركة والتواجد.

وأوضحت قيام الوفد المشارك في المعرض والممثل لدولة الكويت بإلقاء الضوء على ما تقدمه الكويت من خدمات ترفيهية وسياحية وترويحية لكل من يقيم على ارض الكويت من مواطنين ومقيمين وضيوف حيث تقدم تلك الخدمات باحدث التطورات التي شهدتها صناعة السياحة، مشيرة الى ان شركة المشروعات السياحية تقدم خدماتها من خلال مرافقها المنتشرة في انحاء الكويت وفي كافة قطاعاتها التي تقدم انشطة مختلفة تراعي وتناسب المواطنين والمقيمين في اجواء عائلية حيث تتعدد هذه الانشطة منها الرياضية والاجتماعية والثقافية والفنية وغيرها.

من جانبه، قال مدير ادارة الشؤون المالية بشركة المشروعات السياحية عزام المنديل: «نقوم باعداد الخطط المالية من خلال الاستراتيجية العامة للشركة ونقوم بمتابعة المشاريع الترفيهية والسياحية الاقليمية والعالمية والتي من شأنها العمل على تشجيع الاستثمار والنهوض بالاقتصاد وذلك من خلال صناعة السياحة».

واضاف بالقول: «مشاركة الشركة في مثل هذه المعارض العالمية تأتي من اجل توطيد اواصر التعاون بين الجهات المعنية والقطاع السياحي والنهوض بمستوى الخدمات المقدمة في هذا المجال».

«وول ستريت» تسجل أرقاماً قياسية تاريخية وتطمح لدفع الاقتصاد الحقيقي

نيويورك ـ حطمت بورصة نيويورك ارقاما قياسية تاريخية هذا الاسبوع وتأمل في الاستمرار بهذا الدفع الذي قد يبدو منفصلا عن الاقتصاد الحقيقي الا انه قد يبشر في رأي الخبراء بانتعاش اقتصادي معمم.

وحقق مؤشر داو جونز الصناعي لأكبر 30 شركة صناعية أميركية خلال جلسات التداول الخمس الاخيرة تقدما بنسبة 2,18٪ الى 14397,07 نقطة، مسجلا رابع سعر اغلاق قياسي له على التوالي عند اغلاق البورصة منذ الثلاثاء.

اما «الناسداك» المؤشر الرئيسي للسوق التكنولوجية الاميركية، فتقدم بنسبة 2,35٪ الى 18,1551 نقطة لتغلق على اقل من 15 نقطة دون سعر اغلاقه القياسي في 9 اكتوبر 2007. وسجلت وول ستريت تقدما كبيرا هذا الاسبوع بعدما تحررت مؤقتا على الاقل من ضغط الاستحقاقات المقلقة المتعلقة بالميزانية الاميركية، فحطمت ارقاما قياسية تعود الى ما قبل الازمة المالية وانهيار سوق العقارات.

وقال كريس لوو من شركة اف تي ان فاينانشل «انه منعطف، لكنه في الوقت نفسه تذكير بأن الرقم القياسي الاخير للبورصة يعود الى العام 2007».

إعلان

يعلن المحاسب القانوني
عبدالحسين محمد الرشيد
بصفته مصفياً للشركة الخليجية للتموين والخدمات العامة (شركة مساهمة مقفلة) - تحت التصفية

عن اجتماع الجمعية العامة العادية يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٣/٣/٢٧ في تمام الساعة العاشرة صباحاً وذلك بمجمع الوزارات – وزارة التجارة والصناعة قاعة (ب) الدور الأول.

يرجى من المساهمين الكرام استلام الدعوة وجدول الأعمال من مكتب رودل الشرق الأوسط برقان محاسبون عالميون

مجمع دسمان – بلوك ٢ – الدور ٩
شارع أحمد الجابر – الشرق – الكويت
تليفون ٧/ ٢٢٤٦٤٥٧٣

المصفي

JOB OPENINGS...
OPPORTUNITY TO GROW

Kuwait Investment Company is seeking dynamic and oriented professionals for career opening listed below:

Receptionist

Required qualifications:

- Diploma or Certificate, preferably related to Secretarial field.
- Minimum of 1 year experience, good fluency in both written and verbal Arabic and English.

Job responsibilities:

- Retrieves messages from voice mail and forwards to appropriate personnel.
- Answers incoming telephone calls, determines purposes of calls and forward calls.
- Receives, sorts and routes mail, maintains and route publications.
- Monitors visitor's access and issues passes when required.
- Monitors the Reception area and coordinates all meeting rooms schedule and requirements.

Applicants with above qualifications, kindly register and apply online, at: www.kic.com.kw

- Last day for applying will be on 22 / 03 / 2013.
- Priority will be given to Kuwait Nationals.
- Preference will be given to applicants in accordance with Civil Services Commission article (4) of 2001.